الهجرة غير الشرعية و آثارها على الجز ائر

Illegal immigration and its effects on Algeria

*د. عمار بريق أستاذ محاضر أ
جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس
amarberrig@univ-soukahras.dz

تاريخ الارسال: 2021/01/30	تاريخ القبول: 2022/02/06	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص :

أضحت الهجرة غير الشرعية من أهم الأخطار التي تواجه العالم عامة والجزائر خاصة، تتعدد أسبابها وتختلف، كما تتنوع الفئات التي مسّتها هاته الآفة بين الذكور والإناث بل أضحت تمّس عائلات بأكملها.

إن الموقع الجغرافي المميّز الذي تحتلّه الجزائر وشساعة مساحتها أصبحا يشكلان هاجسا كبيرا أمام الجميع (شعبا وحكومة) بالنظر إلى تفشّي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر قبلة للمهاجرين غير الشرعيين سواء للبقاء فيها أو جعلها منطقة عبور، كما تعتبر بلد انطلاق بطريقة غير قانونية نحو العالم الآخر وبالتحديد نحو دول أوروبا.

والملاحظ أن آفة الهجرة السرية كما يطلق عليها، قد تقترن في العديد من المرات بجرائم أخرى قد تكون أكثر جسامة و خطورة لاسيما على أمن و اقتصاد الدولة و المجتمع كالإرهاب والتهريب (الأسلحة، المخدرات،..)، و المتاجرة في العملة المزورة و غيرها من الجرائم.

من خلال هذه الدراسة نتطرق إلى مخاطر الهجرة غير الشرعية على الجزائر ودور السلطات في مواجهة هذه الآفة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين، الحدود.

Abstract:

Illegal immigration has become one of the most important dangers facing the world in general and Algeria in particular, its causes are many and different, and the groups affected by this scourge vary between males and females, but they have come to affect entire families.

The distinctive geographical location that Algeria occupies and its vast area have become a great concern for everyone (people and government) in view of the spread of the phenomenon of illegal immigration, Algeria is

*** المؤلف المرسل: عمار بريق**

a destination for illegal immigrants, whether to stay in it or make it a transit zone, and it is also considered an illegal country of departure to the other world, specifically to European countries.

It is noticeable that the scourge of clandestine immigration, as applied to it, may be associated many times with other crimes that may be more serious and dangerous, especially to the security and economy of the state and society such as terrorism and smuggling (weapons, drugs, ...), and trading in counterfeit currency and Other crimes.

Through this study, we address the dangers of illegal immigration to Algeria and the authorities' role in confronting this scourge.

***key words**: Illegal immigration, Illegal immigrants, the borders*

مقدمة:

يعتبر الحق في التنقل و السفر من أهم الحقوق اللصيقة للإنسان، يمارسها متى شاء و أينما يريد، لكن في ظل احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها التي تسمح بذلك.

و معنى ذلك أن حرية التنقل و السفر و الهجرة من مكان لآخر و من بلد لآخر أمر لا نقاش فيه، بشرط أن يتم ذلك بشكل قانوني و منتظم يضمن تمتع الفرد بحقوقه و حرياته من جهة و يحافظ على أمن و سيادة الدول من جهة ثانية.

إن تنقل الانسان من بلد لآخر و من قارّة لأخرى له عديد الأسباب و الظروف لاسيما البحث عن عمل و تحسين الوضع الاجتماعي، مواصلة الدراسة، التقرب العائلي، الهروب من الفقر و الحروب و استبداد الأنظمة.

و طالما أن الفرد الذي يرغب في التنقل أو السفر أو الهجرة غالبا ما يواجه جملة من الإجراءات القانونية و الإدارية التي قد تتحول في العديد من المرات إلى إشكالات و صعوبات لعل أهمها تلك المتعلقة بالحصول على التأشيرة، الأمر الذي يدفع به إلى التفكير في حلول أخرى غالبا ما تحتوي على طابع الجرأة و المجازفة و تتّسم بالخطورة الشديدة، و هو ما يصطلح عليه بالهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بـ" الحرقة ".

و الجزائر بدورها غير بعيدة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بل و نظرا لموقعها الجغرافي المتميز و الظروف التي تعيشها البلدان الإفريقية بالدرجة الأولى تعد من بين دول العالم التي تعاني من مخاطر هاته الآفة، سواء صنّفت كمنطقة عبور أو كدولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين أو بلد انطلاق نحو أوروبا بالأساس، هذا فضلا عن اقتران الهجرة

السرية بجرائم ماسّة بالأمن و الإقتصاد كالإرهاب و التهريب (الأسلحة، المخدرات،..)، والمتاجرة في العملة المزورة و التنقيب عن الذهب و غيرها من الجرائم.

في هذه الورقة البحثية نحاول التطرق إلى المخاطر المترتبة عن مثل هكذا ظاهرة وآليات الوقاية منها و مكافحتها من خلال الإشكالية التالية: هل المنظومة القانونية والإمكانيات التي وفرتها الدولة الجزائرية بشكل عام ساهمت في التقليل من حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

للإجابة على ذلك ارتأينا تقسيم موضوعنا إلى أربعة محاور:

- مفهوم الهجرة غير الشرعية
- أسباب الهجرة غير الشرعية
- **المخاطر التي تواجهها الجز ائر على الحدود**
- **آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على الحدود الوطنية**

أولا: مفهوم الهجرة الغير الشرعية

أ – تعريف الهجرة غير الشرعية

رغم تعدّد وجهات النظر للهجرة غير الشرعية و الزوايا التي ينظر منها للهجرة غير الشرعية (سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية...)، إلا أنها لا تختلف في أن المقصود من الهجرة غير الشرعية هو الوصول إلى دولة أخرى و البقاء فيها بطريقة مخالفة للقوانين[1].

و على العموم تعرّف **الهجرة غير الشرعية على أنها : " تلك الهجرة التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية و القو انين الداخلية ".**

ب – ظهور الهجرة غير الشرعية

لقد ظهرت الهجرة السرية على مستوى الجزائر قبل الاستقلال، حيث كان الجزائريون يقصدون فرنسا للعمل و الهرب من المشاكل الداخلية، حيث بلغت نسبة المهاجرين السريين 65 بالمئة من العدد الاجمالي للمهاجرين في فرنسا.

وحتى بعد الاستقلال بقيت فرنسا تحظى بحصة الأسد في هجرة الجزائريين نحوها سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية. أما على المستوى الدولي فقد ظهرت الهجرة غير الشرعية بعد التوقيع على اتفاقية تشنغن سنة 1985. و مع بداية التسعينيات تزايدت نسبة الهجرة أكثر خاصة في ظل الحروب و الإرهاب و الثغرات الاقتصادية المتتالية هنا و هناك.

ج – أنواع المهاجرين غير الشرعيين[2]

يمكن تصنيف المهاجرين غير الشرعيين إلى:

* الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية ثم يمددون إقامتهم بشكل غير قانوني،
* الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بوثائق مزورة و غير قانونية.،
* الأشخاص الذين يدخلون الإقليم دون وثائق.

ثانيا: أسباب الهجرة غير الشرعية

أ – الأسباب الاقتصادية

و تتمثل على العموم في :

* البطالة : حيث تعتبر العامل الأهم في معادلة الهجرة غير الشرعية.
* الفقر
* تدنّي الأجور
* الأزمات الاقتصادية
* ارتفاع الأسعار
* عدم إحساس الفرد بالمساواة في توزيع الثروة الوطنية و في المقابل يتحمل التكاليف و الصعوبات و ارتفاع الأسعار.

ب – الأسباب السياسية و الأمنية : و منها :

* استبداد النظام
* الإرهاب
* عدم الشعور بالأمن

ج – الأسباب الاجتماعية

* البحث عن العمل
* البحث عن الرفاهية
* التقليد الأعمى للمهاجرين عند عودتهم للوطن (سيارات، ملابس، هواتف،...).
* الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في إظهار بلدان معينة على أنها جنّة فوق الأرض، خاصة دول أوربا.

د – أسباب جغرافية

و تتمثل أساسا في اتساع مساحة الجزائر، الأمر الذي سهّل عملية الهجرة غير الشرعية نحوها، هذا الأمر الذي جعلنا أمام 03 فرضيات :

* الفرضية الأولى : الجزائر بلد انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين (ظاهرة الحرقة) : لاسيما عن طريق البحر نحو أوربا (عبر عنابة، وهران، عين تموشنت مثلا).
* الفرضية الثانية : الجزائر بلد وصول للمهاجرين غير الشرعيين عبر البرّ خاصة عبر الحدود الجنوبية للوطن (حوالي 39 جنسية تدخل الجزائر).
* الفرضية الثالثة : استعمال الجزائر كبلد عبور فقط، حيث نجد أن هناك عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين يدخلون الجزائرخاصة القادمين من دول الساحل ثم يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج و بالضبط نحو أوربا. و فيما يلي يبيّن هذا الجدول نسبة المهاجرين الذين يقومون بهذا التصرف :

معدّل المهاجرين غير الشرعيين تجاه أوروبا بواسطة الجزائر

الدولة	النسبة المئوية	الدولة	النسبة المئوية
النيجر	%26,58	سوريا	%2,15
مالي	%14,84	الصين	%0,66
نيجيريا	%5,84	تركيا	%0,44
الكميرون	%1,25	الهند	%0,42
المغرب	%2,22	باكستان	%0,27
كوت يفوار	%1,22	بنغلاديش	%0,15
غانا	%2,16	فلسطين	%0,11
مصر	%0,55	اليمن	%0,36
كوريا الجنوبية	% 0,14	لبنان	%0,22

المصدر: الأخضر عمر الدهيمي ، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010م، ص 23.

يتضح من الجدول أعلاه تزايد معدل هجرة الأفراد إلي أوروبا بواسطة الجزائر ، ويبدو أنه سيترتب علي هذا التزايد مجموعة من الآثار التي ستؤثر علي الأمن الأوروبي يمكن تلخيصها في نقطتين :

أولاً : تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر سيفرض علي الجزائر زيادة الميزانية الأمنية مع زيادة جهودها للحد من ظاهرة الهجرة، هذا قد يؤدي إلي إن تطالب الجزائر الدول الأوروبية بدعمها .

ثانياً : إن دعم الدول الأوروبية للجزائر في إطار سعيها للحد من الهجرة إلي أوروبا يعني استمرار زيادة معدل الإنفاق الأمني للمنظومة الأمنية الأوروبية.

كما تتضح نقطة ثالثة، هي إن دوافع الهجرة غير الشرعية ترتبط بصورة مباشرة بقضايا التنمية و الاستقرار في الدول التي يهاجر منها الأفراد لذا فإن الأمن و الاستقرار في النطاق الأوروبي لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلي عملية سلام شامل في المنطقة التي تحيط بالإتحاد الأوروبي.

ثالثا: المخاطر التي تواجهها الجزائر على الحدود

نذكر منها:

أ – المخاطر الاقتصادية : نذكر منها :

* تخصيص الجزائر لأماكن لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، و هو الأمر الذي يكلّف الدولة نفقات مالية و عنصر بشري لاحتواء الأمر.
* توفير الأغذية و الأفرشة و الأغطية للمهاجرين خاصة منهم الأفارقة.
* توفير الرعاية الصحية، الأمر الذي يقودنا للحديث عن المخاطر الصحية التي قد تأتي مع المهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة منهم.
* عملية ترحيل المهاجرين غير الشرعيين و التي تكلف الدولة سنويا مبالغ كبيرة جدا، حيث نجد أن ترحيل مهاجر واحد قد يكلف الدولة أكثر من 200 دولار (في 2007 أعادت الجزائر 12 ألف مهاجر أي بما يعادل 240 ألف دولار).

و في هذا الصدد وضح معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية[3] ، يوم الخميس 29 سبتمبر 2016، في معرض رده على سؤال شفهي للعضو بمجلس الأمة، السيد حسني

سعيدي، حول تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و تهديداتها، بأن الدولة اتخذت عدة إجراءات من أجل معالجة ظاهرة توافد المهاجرين غير الشرعيين من بلدان الساحل الإفريقي، و التي ساهم في تفاقمها عدم الاستقرار الذي تعرفه هذه الدول.

و إذ أشار إلى أن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب تظافر جهود دولية و جهوية لوضع آليات تعالجها من المصدر من خلال سياسات للمساعدة على النمو، عوض تقديم مساعدات ظرفية، ذكر معالي الوزير بالإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لحماية التراب الوطني و حماية صحة المواطنين.

و ذكر في هذا الصدد وضع أجهزة إنذار تتكفل بكل الأمراض المعدية و التي تهدد الصحة العمومية، تعزيز التنسيق بين المصالح العملياتية، وكذا إعطاء تعليمات صارمة للسيدات و السادة الولاة من أجل المتابعة المستمرة لهذا الملف و اتخاذ كافة الإجراءات ضد كل من قام بعمل غير قانوني، في ظل احترام القوانين و التنظيمات السارية المفعول، و تأتي هذه الإجراءات بالموازاة مع أعمال الشراكة في إطار المنظمات الدولية و الجهوية من أجل وضع حيز التنفيذ لسياسات عمومية من شأنها تصور حلول مستدامة.

كما ركز السيد الوزير على الطابع الإنساني لهذا الملف الذي يحتم التكفل الأمثل للمهاجرين في إطار القوانين و المواثيق الدولية و احترام الكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية و المعنوية للمهاجرين بما يتماشى و مبادئ ديننا الحنيف و تقاليدنا العريقة، مذكرا بعمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات النيجيرية و التي مست منذ سنة 2014 17016 رعية منهم 8998 رجلا، 2359 امرأة و 5659 طفلا،إضافة إلى الترحيل الطوعي لـ 502 رعية تشادية و 550 رعية مالية، مع تأكيده تواصل العملية مستقبلا. للإشارة فإن الجزائر سخّرت أزيد من 56 مركز استقبال عبر 40 ولاية لاحتواء كل النازحين الأفارقة.

* قيام المهاجرين غير الشرعيين بالمتاجرة في العملة المزورة لاسيما الأجنبية منها.

* استغلال الكفاءات المهاجرة بعد تكوينها في الجزائر، فحسب إحدى الدراسات فإن نسبة المهاجرين الجزائريين ذوي مستوى جامعي تقدر بـ : 100/42.30 ، و 100/57.69 من ذوي أصحاب الشهادات الجامعية.

* تشغيل المهاجرين غير الشرعيين في مهن صعبة و عدم التصريح بهم أمام الهيئات المختصة كالضمان الاجتماعي; هيئات الضرائب (ليس لهم وثائق قانونية و بالتالي تشغيلهم يكون بشكل غير قانوني).

ومن بين الأنشطة التي تستقطب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر : أعمال البناء بما يقارب 70 % من عمالة تلك الفئة، فضلا عن الفلاحة و الرعي و التجارة (و إن كانت بنسبة أقل)[4]

* تشغيل المهاجرين غير الشرعيين في عمليات التهريب خاصة تهريب المخدرات والأسلحة و الأجهزة الكاشفة عن المعادن، ..إلخ.

ب – المخاطر الأمنية

* صعوبة التحكم في الحدود الجزائرية خاصة منها الجنوبية، و ذلك راجع لاتساع مساحة الجزائر من جهة (الأولى عربيا و إفريقيا و العاشرة عالميا) و التوتر الحاصل في الدول التي تحدها. و هو الأمر الذي تؤكده الأرقام التالية و المتعلقة طول الحدود البرية :

- 982 كلم مع ليبيا
- 1376 كلم مع مالي
- 463 كلم مع موريتانيا
- 1600 كلم مع المغرب
- 956 كلم مع النيجر
- 965 كلم مع تونس
- 42 كلم مع الصحراء الغربية.

أما عن طول الشريط الساحلي فيبلغ حوالي 1280 كلم[5].

* الخطر الإرهابي القادم من الجنوب و الشرق.

* تشكيل خلايا و منظمات اجرامية و/أو إرهابية، و القيام بعمليات إجرامية ذات آثار فردية أو جماعية، الهدف منها سياسيا أو اقتصاديا كعملية اختطاف والي إليزي، عملية " تقنتورين " و ما خلّفته من خسائر اقتصادية، اختطاف 04 عمال إغاثة إسبان في تندوف (مخيم الرابوني نهاية 2011)، تفجيرات مقار أمنية في تمنراست و ورقلة في 2012.

* تهريب السلاح.

* آفة المخدرات لاسيما على الحدود الغربية للجزائر.

ج – المخاطر السياسية

لقد اغتنمت العديد من الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية الفرصة من أجل تشويه صورة الجزائر من خلال اتهام السلطات و المؤسسات الجزائرية بالتقصير تجاه المهاجرين غير الشرعيين من جهة و تعريضهم لأبشع صور الاستغلال و التعذيب من جهة ثانية[6] .

د – المخاطر الاجتماعية : نذكر منها

* ارتفاع نسبة ظاهرة التسول و التشرّد.

* تكوين شبكات للدعارة.

رابعا: آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على الحدود الوطنية

أ – الآليات القانونية :

لقد قامت الدولة الجزائرية بعدّة خطوات في هذا المجال حيث أصدرت العديد من النصوص القانونية و التنظيمية التي من شأنها العمل على مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو على الأقل التقليل منها، و في هذا الإطار :

* صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية نذكر منها المصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين[7].

* عدّل قانون العقوبات الجزائري بما يتماشى و التطورات الحاصلة في المجتمع الدولي و برز ذلك من خلال القانون 01/09 المؤرخ في 2009/02/25 ، الذي جرم بعض الأفعال وأورد لها عقوبات جزائية كالاتجار بالأشخاص[8] و من ثمة استغلالهم في جنسيا مثلا[9] ، أو اختطاف الأشخاص و المتاجرة بالأعضاء البشرية لاستعمالها في مجالات طبية أو للشعوذة والسحر مثلا.

و من جهة أخرى فقد جرّم قانون العقوبات عملية تهريب المهاجرين[10] غير الشرعيين ضمن التعديل السابق الذكر (القانون 01/09).

كما صدر النص القانوني المتعلق بمكافحة التهريب [11]

* أصدرت الدولة عدة نصوص لمساعدة فئة الشباب بصورة أكبر من خلال منحهم قروض من أجل تمويل مشاريعهم، و مثال ذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[12]

ب – الآليات الاقتصادية

و ذلك من خلال تشجيع الدولة على خلق فضاءات استثمارية صناعية كانت أو فلاحية أو خدماتية من أجل دعم المناطق الحدودية. كما عملت الدولة على منح قروض للعديد من الفئات كالفلاحين مثلا.

ج – الآليات الأمنية

في هذا الصدد كثّفت الدولة الجزائرية من الرقابة على الحدود، حيث تمّ إنشاء مراكز مراقبة متقدّمة على كامل الشريط الحدودي البرّي [13] تفاديا للعديد من الظواهر (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، تجارة المخدرات، التهريب[14] ، ...إلخ).

ففي هذا الإطار و حسب ما نشرته وزارة الدفاع الوطني على موقعها الرسمي على شبكة الأنترنت، فقد أسفرت تدخلات الأجهزة الأمنية التابعة لها من يوم 07 /2019/10 إلى غاية 2019/11/09 على ما يلي :

التاريخ	إحباط دخول مهاجرين غير شرعيين أو توقيفهم في الجز ائر(العدد)	إحباط خروج مهاجرين غير شرعيين عبر القوارب المطاطية أو محلية الصنع (العدد)
2019/10/07	33	131
2019/10/09	31	05
2019/10/11	17	00
2019/10/12	29	14
2019/10/13	09	33
2019/10/14	00	09
2019/10/15	18	06
2019/10/16	00	20
2019/10/17	43	33
2019/10/18	19	70
2019/10/19	25	45
2019/10/20	05	07

2019/10/21	43	07 متورطين في تنظيم عمليات إبحار سرية
2019/10/23	06	05
2019/10/24	03	00
2019/10/26	00	82
2019/10/27	00	77
2019/10/28	13	108
2019/10/29	00	81
2019/10/31	00	22
2019/11/01	32	15
2019/10/05	06	00
2019/10/06	05	00
2019/10/07	04	00
2019/10/08	06	00
2019/10/09	18	00
المجموع	**365**	**770**
المجموع العام = 1135		

و بمقارنة بسيطة بين تدخلات الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الدفاع الوطني لتلك الفترة مع نفس الفترة لسنة 2020 وفقا للجدول التالي :

التاريخ	إحباط دخول مهاجرين غير شرعيين أو توقيفهم في الجزائر(العدد)	إحباط خروج مهاجرين غير شرعيين عبر القوارب المطاطية أو محلية الصنع (العدد)
من 07 إلى 13 أكتوبر 2020	54	536
من 14 إلى 20 أكتوبر 2020	43	560
من 21 إلى 27 أكتوبر 2020	80	65

من 28 أكتوبر إلى 03 نوفمبر 2020	36	935
من 04 إلى 09 نوفمبر 2020	61	91
المجموع	**274**	**2187**
المجموع العام = 2461		

نسجل ما يلي :

* مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم بسبب تواجدهم في وضعية الهجرة غير الشرعية في الفترة ما بين 2019/10/07 و 2019/11/09 يقدر بـ: 365 شخص.

* مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم بسبب تواجدهم في وضعية الهجرة غير الشرعية في الفترة ما بين 2020/10/07 و 2020/11/09 يقدر بـ: 274 شخص، أي بنقصان يقدر بـ 91 شخص عن نفس الفترة لسنة 2019 .

* مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم بسبب محاولتهم الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الفترة ما بين 2019/10/07 و 2019/11/09 يقدر بـ: 770 شخص.

* مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم بسبب محاولتهم الهجرة غير الشرعية عبر البحر في الفترة ما بين 2020/10/07 و 2020/11/09 يقدر بـ: 2187 شخص، أي بزيادة تقدر بـ 1417 شخص عن نفس الفترة لسنة 2019.

إن أهم ما يمكن ملاحظته و تسجيله:

- إن معدّلات الهجرة غي الشرعية من و إلى الجزائر في ارتفاع متواصل و بنسب و أرقام كبيرة و مخيفة تستدعي فعلا إعادة النظر في العديد من الأمور و السياسات المنتهجة من طرف الدولة.

- رغم الظروف الصحية و تزايد كل من عدد المصابين و عدد الوفيات نتيجة جائحة كورونا، إلا أن عدد المهاجرين غير الشرعيين لاسيما من الجزائر نحو أوروبا في تزايد مستمر.

و نشير إلى أن الجزائر قد عمدت إلى التنسيق الأمني بينها و بين الدول المجاورة لها كتونس و ليبيا و مالي مثلا منعا و وقاية من خطر التدفّق المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين[15].

الخاتمة:

كانت كل من السلطة و الشعب في وقت سابق يتباهون بشساعة المساحة و طول الحدود الجزائرية برية كانت أو بحرية. أما الآن فإن انشغال الجميع و على رأسهم الحكومة والجهات الأمنية خاصة يتمحور حول صعوبة التحكم في مسألة أمن كل نقطة في التراب الوطني و ذلك بسبب العديد من العوامل التي تهدد أمن و سلامة و اقتصاد الدولة. كيف لا وظاهرة الهجرة غير الشرعية أرّقت و لا تزال تؤرّق السلطات المدنية و الأمنية، لاسيما في ظل تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين من جهة و تأثير الظاهرة في حد ذاتها على أمن و سلامة وصحة أفراد الشعب الجزائري من جهة ثانية و على اقتصاد الدولة من جهة ثالثة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج، أهمها:

- إن الإحصائيات و الأرقام التي سجلناها بخصوص عدد المهاجرين غير الشرعيين تؤكد أن نسبة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر، الأمر الذي يمكن تفسيره على أن المجهودات التي تبذلها الدولة تبقى في حاجة إلى إعادة دراسة من جهة و تدعيم من جهة ثانية.

- رغم الظروف الصعبة التي يعيشها العالم من جراء جائحة كورونا و تداعياتها السلبية على المنظومة الصحية و اقتصاد أغلب دول العالم، إلا أن ذلك لم يكبح رغبة المهاجرين غير الشرعيين.

- كانت الهجرة غير الشرعية تقتصر بشكل عام على فئة الشباب من الذكور، لكن الآن أصبحنا نلاحظ عائلات بأكملها تخاطر بحياتها و حياة أبنائها من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى.

و بناء على ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:

* أصبح من الضروري التفكير في حلول أكثر جدّية و عملية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وآثارها. هذه الحلول في حقيقة الأمر لم تعد تقتصر على الدولة الجزائرية فقط، بل امتد ذلك للدول المجاورة، بل و للمجتمع الدولي كافة.

* على الدولة إيجاد حلول قارة لفئة الشباب من خلال توفير مناصب العمل سواء في القطاع العمومي أو من خلال تسهيل الظروف و الإجراءات لمن يرغب في إنشاء مؤسسات خاصة.

* ضرورة إشراك المختصين و الباحثين كل في اختصاصه، فالأمر لا يتعلق بالجهات الأمنية فقط، بل لابد من فتح الباب أمام أهل الاختصاص من الأساتذة الجامعيين و كل فواعل المجتمع المدني لاسيما الجمعيات المحلية و الوطنية لتقديم دراساتهم و اقتراحاتهم.

* ضرورة تعديل النصوص القانونية و جعلها أكثر صرامة لمعاقبة الأشخاص الذين ينظمون عمليات الهجرة غير الشرعية، و هؤلاء الذين يخاطرون بأنفسهم و عائلاتهم من أجل الوصول إلى المستقبل المجهول.

* ضرورة التنسيق الأمني بين مختلق مصالح الدولة و تدعيمها بشريا و ماديا، و العمل على استغلال المعلومة في الوقت و المكان المناسبين (التحري بشأن الورشات السرية لصنع و بيع المراكب التي تستعمل للهجرة غير الشرعية و منظمي رحلاتها).

الهوامش:

[1] لتعريف الهجرة غير الشرعية، أنظر:

- ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوربا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07 العدد 03 سبتمبر 2020، ص 44 و ما بعدها.

- كريريف الأطرش و فتحي عكوش، الهجرة غير الشرعية، دوافعها و آليات معالجتها وطنيا و دوليا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية الصادرة عن جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 04 جوان 2016، ص 270-271.

[2] للتفصيل أكثر حول أنواع الهجرة غير الشرعية، أنظر: عائشة التايب، الهجرة غير الشرعية للمرأة العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، الصادرة عن جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 06 العدد 2020/02، ص 121 و ما بعدها.

[3] أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية على شبكة الانترنت :www.interieur.gov.dz

[4] أنظر: مبروك كاهي، عمالة المهاجرين غير الشرعية في المنطقة المغاربية: بين الحاجة الاقتصادية و التشريعات الدولية: حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية الصادرة عن جامعة تامنغست، المجلد 09 العدد 03 السنة 2020، ص 312-313.

[5] وفقا للاحصائيات و الأرقام التي بينتها الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري التابعة لوزارة الصناعة الجزائرية على موقعها: http://www.aniref.dz/index.php/ar/2020-02-18-13-25-09 (تاريخ تصفح الموقع 2020/01/15).

[5] - أنظر: مبروك كاهي، المرجع السابق، ص 316-317.

[6] أنظر: مبروك كاهي، المرجع السابق، ص 316-317.

[7] تم ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 2003/11/09 جريدة رسمية عدد 69.

[8] أنظر المادة 303 مكرر 16

[9] أنظر المادة 303 مكرر 4

[10] أنظر الماد 303 مكرر 30

[11] الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل و المتمم بالأمر 09/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

[12] ANSEJ

[13] للتفصيل أكثر حول الأجهزة الأمنية التي وفّرتها الدولة الجزائرية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة و حماية حدودها عامة، أنظر: نوال بن عمار، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مجلة أفاق للبحوث و الدراسات الصادرة عن المركز الجامعي إيليزي، المجلد 03 العدد 01، 2020، ص 125-126.

[14] إن الإيرادات الجبائية الجمركية تقدر بـ 100/60 من إيرادات الدولة الجزائرية خارج المحروقات، لذا فإن استيراد البضائع دون دفع الرسوم الجمركية يؤدي إلى الإضرار المباشر بالخزينة العمومية.

للتفصيل أكثر في هذا الموضوع أنظر :

* عبد الوهاب سيواني، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 160 و ما بعدها.

* صالح بوكروح، واقع التهريب و طرق مكافحته على ضوء الأمر 06/05،مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2012/2011.

[15] و هو ما أكّدته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة و مؤسسة " راند " للأبحاث الأمنية و الاستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، بأن الجزائر مرشحة لاستقبال ما معدله 10 آلاف مهاجر غير شرعي سنويا.

للتفصيل أكثر أنظر مقال في جريدة الشروق عبر موقعها على شبكة الأنترنت بتاريخ 2014/08/20.